جامعة قاصدي مرباح – ورقلـــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية, علوم تسيير, علوم تجارية

الشعبة :علوم اقتصادية

التخصص:إقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد الطالب : بن الشيخ الطاهر

بعـــنوان:

دور البنوك في تمويل مشاريع منح الإمتياز
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA
مديرية شبكة الإستغلال 184 ورقلة
2014– 2016

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور / .....أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....رئيسا

الدكتورة / فروحات حدة .....أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مشرفا

الدكتور/ .....أستاذ مساعد – جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مناقش

السنة الجامعية : 2018/2017

جامعة قاصدي مرباح – ورقلـــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية, علوم تسيير, علوم تجارية

الشعبة :علوم اقتصادية

التخصص:إقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد الطالب : بن الشيخ الطاهر

بعـــنوان:

دور البنوك في تمويل مشاريع منح الإمتياز
دراسة مقارنة بالبنك الوطني الجزائري BNA
مديرية شبكة الإستغلال 184 ورقلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور / .....أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....رئيسا

الدكتورة / فروحات حدة .....أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مشرفا

الدكتور/ .....أستاذ مساعد – جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مناقش

السنة الجامعية : 2018/2017

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى

وجعلنا بالعافية .

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى :

الوالدين الكريمين .

إلى زوجتي وأولادي نورهان ورهام ومحمد ياسر إلى كل إخوتي , وأفراد عائلتي

كل أصدقائي والى كل زملاء الدفعة والعمل .

وكل من قدم لي يد المساعدة من قريب ومن بعيد

وشكرا

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي وفقني إلى ما استطعت الوصول إليه لإنجاز هذا العمل

وإذا كان الحمد فله وحده وإذا كان الشكر فله قبل كل أحد

أحمده وأشكره على توفقه لي.

وأتقدم بفائق الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة فروحات حدة

وجميع أساتذتي جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كما نتقدم بشكر والعرفان إلى موظفي البنك الوطني الجزائري **BNA**

خاصة موظفي مديرية شبكة الاستغلال **184** –سمية –شريفي

ورئيس مصلحة القروض –شطيبي –

وإلى كل من مد يد العون لنا من قريب أو بعيد لكم منا جزيل الشكر والتقدير.

الطاهر بن الشيخ

ملخص

يعد تمويل مشاريع منح الامتياز من أهم الخدمات التي يقوم بها البنك لما لها دور كبير وفعال في تنمية الاقتصاد الوطني، وتعمل مشاريع منح الامتياز على تخفيض مستوى البطالة وتشغيل رؤوس الأموال.

تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة و توضيح الإجراءات العملية التي تتخذ في تمويل المشاريع الاستثمارية ،خاصة نوع منح الامتياز والمخاطرة التي تتحملها البنوك وجاءت الدراسة على أحد المؤسسات البنكية وكيفية منحها القروض . والمتمثل في المديرية الجهوية لشبكة الاستغلال -184-حيث ركزنا على دراسة الفرق بين الإجراءات في حالة القرض العادي ومنح الامتياز في إطار الاستثمار ،حيث لاحظنا أن النتائج على العموم متطابقة باختلاف بسيط .

الكلمات المفتاحية:

البنك ، منح الامتياز ،الاستثمار، القرض

Résumé

Le financement des projets de concession est l'un des services les plus importants de la Banque car il joue un rôle important et efficace dans le développement de l'économie Les systèmes de concession nationaux visent à réduire le taux de chômage et le fonctionnement du capital.
Le but de cette étude est de comparer et de clarifier les mesures pratiques prises dans le financement des projets d'investissement, en particulier le type de concession accordée et le risque supporté par les banques, l'étude de l'une des institutions bancaires et l'octroi de prêts. Et représenté Dans la Direction Régionale du Réseau d'Exploitation 184. Nous nous sommes attachés à examiner la différence entre les procédures dans le cas du prêt ordinaire et l'octroi de la concession dans le cadre de l'investissement Nous avons noté que les résultats sont en général identiques avec une légère différence.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
ملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للبنوك التجارية و المشاريع الإستثمارية	**03**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية	**03**
الفرع الأول : تعاريف **مختلفة للبنوك التجارية**	**03**
الفرع الثاني : الوظائف **للبنوك التجارية**	**04**
الفرع الثالث : الأهداف **للبنوك التجارية**	**05**
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول المشاريع الإستثمارية	**05**
الفرع الأول : تعاريف **المشاريع الاستثمارية**	**05**
الفرع الثاني : تصنيفات **المشاريع الاستثمارية**	**06**
الفرع الثالث : **نموذج** منح الإمتياز في إطار الاستثمار	**07**
المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول القروض	**10**
الفرع الأول : تعاريف **مختلفة حول القروض**	**10**
الفرع الثاني : أنواع القروض	**11**
الفرع الثالث : عناصر الأساسية للقروض	**12**
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للبنوك التجارية و مشاريع منح الإمتياز في إطار الإستثمار	**14**
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	**14**
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف و التشابه مع الدراسة الحالية	**16**
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	

المحتويات

المبحث الأول: منهجية الدراسة	**21**
المطلب الأول: تعريف عام حول البنك الوطني الجزائري	**21**
الفرع الأول : نشأة البنك	**21**
الفرع الثاني : تعريف مديرية شبكة الاستغلال **-184-**	**22**
الفرع الثالث : هيكلة مديرية شبكة الاستغلال **-184-**	**25**
المطلب الثاني: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة	**29**
الفرع الأول : عرض طريقة ومنهج الدراسة	**29**
الفرع الثاني : الحدود المكانية و الزمانية للدراسة	**29**
المبحث الثاني: عرض و مناقشة النتائج	**30**
المطلب الأول: اجراءات تمويل مديرية شبكة الاستغلال **-184- لمشروع استثماري**	**30**
الفرع الأول : دراسة مقارنة لملفي قرض عادي و منح إمتياز.	**30**
الفرع الثاني : تقنيات دراسة ملفات منح القرض	**32**
الفرع الثالث: الدراسة المالية لعملية تمويل قرضين عادي ومنح الامتياز	**35**
الفرع الرابع: تحليل و تفسير	**46**
خاتمة	**49**
قائمة المصادر المراجع	**52**
الملاحق	**55**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	ميزانية المالية 2014	36
2	ميزانية المالية 2015	36
3	ميزانية المالية 2016	37
5	جدول ملخص المؤشرات التحليلية	39
6	جدول قدرة التمويل الذاتي	40
7	الميزانية الافتتاحية مشروع -2-	43
8	جدول قدرة التمويل الذاتي	44
9	جدول يبين أهم الفرقات بين القرضين	46

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1	تصنيفات المشاريع الاستثمارية	08
الشكل 2	الوكالات التابعة للبنك الوطني الجزائري	23
الشكل 3	الهيكل التنظيمي	26

قائمة الملاحق

رقم الشكل	عنوان الملاحق	الصفحة
الملحق 1	جدول حسابات النتائج الحالة الأولى EURL	56
الملحق 2	الميزانيات التقديرية الحالة الأولى EURL	57
الملحق 3	الميزانيات المالية 2014–2015–2016 الحالة الأولى	58–59–60
الملحق4	الميزانية الافتتاحية الحالة الثانية SARL	61
الملحق5	الميزانيات التقديرية الحالة الثانية SARL	62–65
الملحق6	جدول حسابات النتائج الحالة الثانية SARL	66
الملحق7	نموذج عقد الامتياز الحالة الثانية SARL	67

المقدمة

مقدمة

إن المشروعات الاستثمارية لأي دولة يعتبر أحد أهم العناصر المستخدمة لتحريك عملية النمو على مستوى المؤسسات في حد ذاتها و المؤسسات المالية (البنوك) و كذا المستوى الوطني و هو أداة مهمة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية من خلال رفع مستوى الإنتاج و تحقيق الإكتفاء الذاتي في المواد، كما تعد مشاريع منح الامتياز احد مقومات التنمية بإعتبارها أحسن وسيلة لإستغلال الطاقات البشرية و الطبيعية و المالية كما هي الحل الأمثل للكثير من الأزمات الإقتصادية التي يواجهها الفرد و المجتمع من خلال خلق أجهزة إدارية و مالية للقضاء على البطالة و غيرها من الأجهزة التي تهدف إلى تشجيع الإستثمار بمساعدة المؤسسات المالية في تمويل كلي أو جزئي للمؤسسات النشطة في مجال الإستثمارية التي تعتمد على البنوك في منحها التمويل في اطار عادي أو اطار منح الامتياز و لدراسة هذا الموضوع تم طرح الاشكالية الرئيسية

- **كيف تتم معالجة قرض منح الامتياز مقارنة بقرض عادي ؟**

و يمكن تجزئته إلى التساؤلات :

1. ما المقصود بالقرض الاستثماري ومنح الامتياز ؟
2. ما هي أدوات التحليل المالي المتبعة في القرضين ؟
3. ما هي مكونات ملف القروض الاستثمارية ؟

الفرضيات :

1. القرض الاستثماري لا يختلف عن منح الامتياز وكلاهما عملية تسليف الاموال .
2. يأخذ البنك ضمانات حقيقية وشخصية لقرض استثماري واظافية لمنح الامتياز .
3. كلا شكلي القرض يعتمدا على الدراسة التحليلية والمالية للمشروع .

مبررات إختيار الموضوع :

1. الرغبة على الاطلاع على الموضوع بجدية .
2. الشعور بالقيمة والأهمية من الناحية العلمية
3. محاولة رفع كفاءتنا وتحسين مستوانا بالإضافة إلي تخصصنا في مجال الاقتصاد النقدي والبنكي
4. ابراز مفهوم منح الامتياز في اطار الاستثمار واعطائه اولوية في البنوك

أهمية المشروع :

1. التعريف بقرض منح الامتياز الاستثماري وكيفية منحه من قبل البنوك .
2. معرفة إجراءات على هذا النوع من القروض.

أهداف الدراسة :

1. التطرق إلي أهم الجوانب المتعلقة بالقروض الاستثمارية .
2. التوضيح إلي المقترضين كيفية وأساليب منح القرض الاستثماري بشكليه العادي وفي اطار منح الامتياز.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : الدراسة تمت على مستوى أحد البنوك الموجودة على مستوى ولاية ورقلة المديرية الجهوية للإستغلال رقم 184 ورقلة.

الحدود الزمانية : تم تناول سنوات 2014-2016 و دراسة حالة لملفي قرض خلال سنة 2018

المنهج المستخدم :

قصد الاجابة على الاشكالية أو التساؤلات الفرعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي لمحاولة توضيح المفاهيم المرتبطة بالموضوع ومنهج الاستنباط لتحليل النتائج ودراسة ومناقشة الدراسة السابقة

أما الدراسة التطبيقية فتم اعتماد على منهج دراسة حالة من خلال دراسة وتحليل ملفي قرض عادي ومنح الامتياز .

كما اعتمدنا على أسلوب المقابلة للوقوف على الجانب التطبيقي وتم تقسيم الدراسة الى :

الفصل الأول عرضنا فيه أهم الجوانب النظرية وتطرقنا في المبحث الأول الى الأدبيات النظرية للبنوك ومشاريع منح الامتياز والقروض ، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا الى الأدبيات التطبيقية للبنوك التجارية ومشاريع منح الامتياز بعرض أهم الدراسات في هدا المجال .

أما **الفصل الثاني** فقد قمنا بالدراسة التطبيقية لأحد البنوك "مديرية الجهوية للاستغلال -184 – ورقلة ، وعرجنا على لمحة للبنك وتنظيمه الهيكلي ، ولأجل دلك قمنا بدراسة ملفي قرض .

صعوبات البحث :

- أول صعوبة الاتصال بالبنوك لأجل الحصول على المعلومات اللازمة لأجل القيام بالتربص؛
- بعض المصطلحات على إعتبار أن بعض الملفات تدخل في إطار الأسرار المهنية للعملاء.

الفصل الأول

الدراسة النظرية

تمهيد :

إن البنك أحد أهم مصادر المعاملات الإقتصادية المتاحة التي تستخدم تمويلاتها في تشغيل و تطوير و تنمية المشاريع الإستثمارية فضلا على ذلك تعتبر أحد أهم العناصر لمضاعفة الثروات و تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية حيث سنتناول في هذا الفصل دور البنوك من خلال تحديد مفهومها و أهميتها و وظائفها في المبحث الأول و نتطرق في المبحث الثاني إلى عرض الدراسات السابقة و مقارنتها بالدراسة الحالية حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى

المبحث الأول : دراسة عامة حول البنوك و المشاريع الإستثمارية (منح الامتياز) و القروض ؛

أما المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية مع عرض الدراسات السابقة للموضوع مع أوجه الإختلاف و التشابه.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للبنوك التجارية و المشاريع الاستثمارية

ان تمويل المشروعات الاستثمارية من طرف البنك من أهم القرارات في انجاح أو فشل هذا المشروع له أثار على البنك، لذا سنقوم في هذا المبحث بعرض مفاهيم حول البنوك التجارية و المشاريع الاستثمارية بما فيها منح الامتياز بالإضافة إلى مفاهيم حول القروض.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية

الفرع الأول: تعريفات مختلفة للبنوك التجارية :

تأخذ البنوك عدة تعريفات:

1) هي المؤسسات الائتمانية التي تقوم بحفظ النقود المودعة لديها بصفة أمانة قابلة لسحب عند الطلب أو بعد اجل قصير مع الائتمان القصير الأجل[1].

2) تعرف البنوك التجارية باسم "بنوك الودائع " وهي ذات أهمية كبيرة لأي اقتصاد و ذلك من خلال دورها في تجميع مدخرات وودائع الأفراد و الهيئات، القابلة لسحب عند الطلب أو الأجل، و إعادة استثمارها في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل، لمختلف المؤسسات التجارية و الصناعية و الزراعية و غيرها سواء كانت عمومية أو خاصة وذلك لما يحقق أهداف التنمية و سياسة الدولة[2].

3) هي إحدى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل في النقود و التي تسعى لتحقيق الربح ، و يعتبر المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها ، و توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة الودائع و مدخرات الأفراد و المؤسسات، كما تقوم بمنح التمويل اللازم سواء للمنتجين أو التجار أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان[3].

---

[1] السنهورى محمد مصطفى، إدارة البنوك التجارية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2013 ، ص 34.

[2] قريشي محمد جموعي ، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية ، أطروحة دكتوراه دولة ، جامعة الجزائر ، 2006- 2007 ، ص 31.

[3] فرج شعبان، دروس في مقياس العمليات المصرفية و إدارة المخاطر ، البويرة ، 20142013 - ، ص19.

4) مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء. الأولى لديها الأموال و تحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما [1].

و عليه يمكن تعريف البنوك التجارية على أنها مؤسسة ائتمانية مالية خدمية متخصصة في التعامل في النقود تقوم بقبول الودائع المختلفة، القابلة لسحب عند الطب أو لأجل يعتبر كدورها الأساسي مع إعادة استثمارها في شكل قروض للأفراد والمؤسسات

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية

ويمكن تنقسمها إلى وظائف كلاسيكية و المتمثلة في :

- منح القروض: تقوم بتوظيف مواردها على شكل قروض ممنوحة للعملاء و استثمارات متعددة مع مراعاة أسس توظيف أموال البنك و المتمثلة في الربحية، السيولة و الضمان[2].
- قبول الودائع: تقوم البنوك التجارية بقبول الودائع بمختلف أنواعها .

ووظائف حديثة لها علاقة بزيادة نشاطها ما أدى النظرة للبنك من مجرد مكان لتجميع الأموال و إقراضها إلى مؤسسة كبيرة تقوم بتأدية الخدمات البنكية للمجتمع و هذا أدى إلى ظهور الوظائف الحديثة نذكر منها :

- تمويل عمليات التجارة الخارجية : تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين و المصدرين ، من خلال عمليات فتح الإعتمادات المستندية.
- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور لحفظ الوثائق و الممتلكات الثمينة و المهمة[3].
- خصم الأوراق التجارية و تحصيلها: قد يحدث أن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمت سيولة ، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصم تلك الأوراق مقابل عمولة و التي تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك نتيجة تحو يل الأخطار إليها

---

[1] نعمات محمد مصطفى ، إدارة البنوك ، دار الابتكار ، القدس ، 2016 ، ص47.

[2] فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص19- 20.

[3] بوعمران بسمة العربي ، القروض البنكية كأداة لتمويل المشاريع الاستثمارية ، مذكرة ماستر ،غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2011 -2012 ، ص7

- التعامل بالعملات الأجنبية: حيث تتم عمليات شراء و بيع العملات الأجنبية عاجلا أو آجلا و تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة .
- إدارة محافظ الاستثمار: حيث تعمل البنوك التجارية على شراء و بيع الأوراق المالية لحسابها و لحساب العملاء.

الفرع الثالث: أهداف البنوك التجاري

- تسعى البنوك كهدف أول الى تعظيم الربح من خلال جلب الزبائن وتحفيزهم على اللجوء لها من خلال الإغراءات المختلفة.
- يجب أن يكون البنك مستعدا للوفاء بودائع في أي لحظة خصوصا الودائع تحت الطلب. عن طريق توفير السيولة .
- توفير عنصر الآمان في البنوك هدف ضروري و هذا من أجل جلب الزبائن و بالتالي زيادة أرباح البنوك[1] .

كما أن للبنوك التجارية أهداف أخرى نذكر منها نمو الموارد و الحصص السوق المصرفي، الانتشار الجغرافي، هيكل العملاء،كفاءة و فعالية الجهاز المصرفي.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول المشاريع الإستثمارية

الفرع الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية

1- هي خليط من الأنشطة التي تستخدم مجموعة من الموارد الطبيعية و البشرية المتاحة لأجل الحصول على مجموعة من المنافع يديرها و يسيرها ميسر يعمل على التأليف و المزج بين عناصر الإنتاج و يوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع و الخدمات و طرحها في السوق من اجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية معينة فترة معينة [2].

2- اقتراح بتخصيص أو التضحية بمقدار معين من موارد المؤسسة في الوقت الحاضر و ذلك على أمل الحصول على عوائد نقدية متوقعة في المستقبل خلال فترة زمنية طويلة نسبيا[3].

---

[1] بوعمران بسمة ، نفس المرجع السابق ، ص8.

[2] حوري زهية ، تقيم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار ، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007، ص7.

[3] بن حسان حكيم، دراسة الجدوى و معايير تقيم المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2005 – 2006، ص9 .

3- هي مجموعة الجهود الواضحة المعالم و الفريدة التي تطالب بإنتاج بعض النتائج المحددة في موقع أو تاريخ معين أو تكلفة معينة [1].

4- هي مجموعة كاملة من النشاطات و العمليات التي تستهلك موارد (تجهيزات، يد عاملة) حيث ينتظر (فراد، جماعات،أو طبقات اجتماعية أو مجتمع كله ...) تحصيل دخول أو منافع أخرى نقدي و غير نقدية من هذه العملية [2].

من خلال ما سبق يمكن تعريف المشاريع الاستثمارية على أنها مجموعة الجهود الواضحة المعالم التي تستهلك موارد (تجهيزات، يد عاملة) في الوقت الحاضر حيث ينتظر (أفراد ،أو طبقات اجتماعية أو مجتمع كله) تحصيل دخول أو منافع أخرى نقدية و غير نقدية من هذه العملية في المستقبل.

الفرع الثاني :تصنيفات المشاريع الاستثمارية

أولا – التصنيف حسب علاقة المشاريع

1- **المشاريع المستقلة** : إذ توفرت الإمكانية التقنية لاختيار المشروع الأول عن الأخر أو اختيارهما معا و عدم تأثر التدفقات النقدية للمشروع الأول باختيار أو رفض الثاني ، فيمكننا اعتبار أن المشروعين مستقلان مثل إنشاء مستشفى و إنشاء مدرسة[3].

2- **المشاريع الاحلالية (البديلة)**: يقصد ا المشار يع إذ قبل احدهما رفض الأخر و هذا يرجع إلى و جود تماثل إما في مضمون المشروع أو في الهدف من انجازه مثل إنشاء محطة برية أو إنشاء محطة للسكة الحديدية.

3- **المشاريع المتنافسة** : هي المشاريع التي تنافس بعضها البعض حيث أن مردودية أحد المشروعين يؤدي إلى رفض مشروع أخر فمثلا مؤسسة لصناعة السيارات عندما تقوم بتطوير نموذج جديد فان المبيعات هذا الأخير تؤدي إلى تقليص مبيعات النماذج الموجودة [4].

---

[1] اوسرير منور ، بن الحاج جيلالي مغراوة فتيحة ، دراسة الجدوى البيئة للمشاريع الاستثمارية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقا ، الجزائر، العدد السابع ، ص 330.

[2] بن مسعود نصر الدين ، دراسة و تقيم المشاريع الاستثمارية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ،جامعة آبي بكر بلقايد، تلمسان ،2009- 2010 ، ص 35.

[3] بلعجوز حسين ، صاطوري الجودي ، تقيم و اختيار المشاريع الاستثمارية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، 2010 ، ص13.

[4] العربي بوعمران بسمة، القروض البنكية كأداة لتمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماستر،غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،ص 29 .

4- **المشاريع المكملة :** إذا أدى أحد المشروعين إلى تحسين الأخر من حيث الارتفاع في الإيرادات أو تخفيض في التكاليف نستطيع أن نقول أن المشروعين مكملان مثل إنشاء مقهى أو إنشاء مطعم بداخله مقهى [1].

5- **المشاريع المرتبطة :** يعني قبول أحد المشروعين يؤدي إلى الرفع من إيرادات المشروع الأخر و العكس صحيح .

6- **المشاريع المترافقة :** نقول أن المشروعين مترافقين إذ أدى ضرورة قبول المشروع الأول إلى قبول المشروع الثاني و العكس صحيح[2] .

ثانيا -التصنيف حسب الملكية :

المشروع العام :عبارة عن نشاط اقتصادي تقوم به الدولة .

المشروع الخاص :عبارة عن النشاط الاقتصادي الذي يقوم به الأفراد أو الخواص .

المشروع متعدد الأطراف :هي المشروعات التي يساهم فيها أطراف مختلفة الجنسيات أو يساهم في إنشائها أكثر من طرف[3].

الفرع الثالث : نموذج منح الإمتياز في إطار الإستثمار

أولا : تعاريف منح الإمتياز في إطار الإستثمار :

- يعرف منح الإمتياز على أنه عقد مرفق بدفتر الشروط ، عقد إداري يتولى الملتزم فردا كان أو شركة بمقتضاه و على مسؤوليته إدارة مرفق.
- كما يعرف ذلك العقد الذي يصدر في شكل قرار ولائي و يحرر وفق نموذج العقد الإداري.
- عقد إداري[4] تعده إدارة أملاك الدولة مرفوقا بدفتر أعباء يحدد بدقة برنامج الإستثمار و كذا بنود و شروط منح الإمتياز في إطار الإستثمار

ثانيا : الأملاك المعنية بمنح الإمتياز في إطار الإستثمار :

1) الأراضي التابعة للأملاك الوطنية الخاصة بما فيها تلك الواقعة في مناطق التوسع السياحي.
2) الأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة.

---

[1] بلعجوز حسين ، صاطوري الجودي، مرجع سبق ذكره ، ص13 .

[2] العربي بوعمران بسمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

[3] أحلام بركة ، فعالية البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماستر ،غير منشورة،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2014-2015 ،ص7

[4] المادة 04 من الأمر 08-04 المتعلق بإجراءات وكيفيات منح الامتياز في إطار الاستثمار .

3) الأصول الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الإقتصادية في حالة نشاط.

4) القطع الأرضية التابعة لمناطق النشاط و المناطق الصناعية.

ثالثا : الشروط المالية المتعلقة بمنح الإمتياز في إطار الإستثمار :

يهدف تنشيط و تشجيع الإستثمار و إنعاش الإقتصاد الوطني تم إقحام تدابير مالية محفزة و المتمثلة أساسا في تخفيضات تخص الإتاوة السنوية [1]:

1) 90% خلال فترة إنجاز الإستثمار في الشمال و بالدينار الرمزي في الجنوب.

2) 50% خلال فترة الإستغلال.

3) إمكانية الحصول على قروض بنكية بنسبة فوائد 5.5 % و بتخفيض يصل إلى 2 % بالنسبة للمشاريع السياحية في الجنوب.

الشكل 1-1

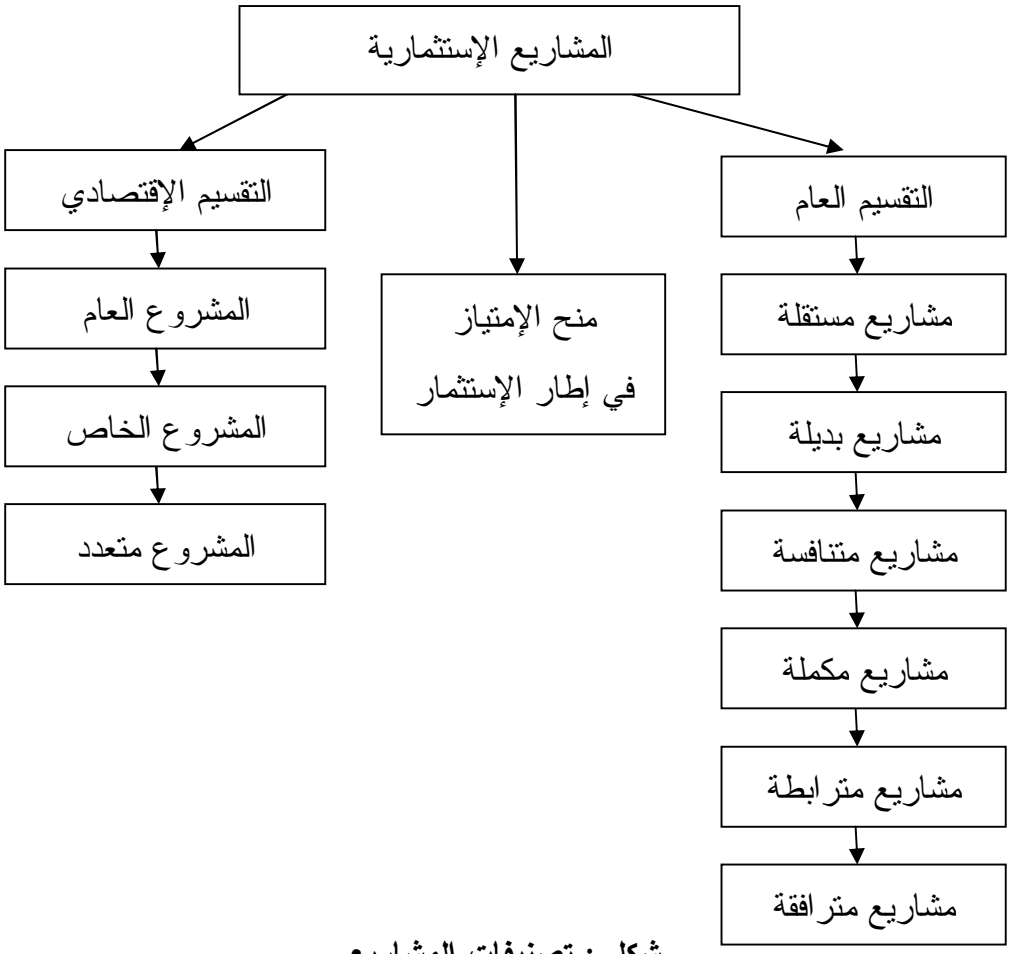

شكل : تصنيفات المشاريع

المصدر: من إعداد الطالب

[1] كتاب مجمع النصوص 2011 وزارة المالية ، ص 120.

رابعا: مراحل منح القروض لمشاريع منح الامتياز في اطار الاستثمار:

1. **الفحص الأولي للجدوى الاقتصادية :** يقوم البنك بدراسة الطلب لتحديد مدى صلاحية المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك خاصة من حيث الغرض، الأجل و أسلوب السداد. و تعتبر الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك ذات أهمية بالغة في الفحص الأولي لطلب القروض و على ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما الاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عنه .
2. **التحليل الائتماني للقروض :** يتضمن تجميع المعلومات لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية السابقة للبنك و ذلك من خلال مصادر مختلفة و كذلك مدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المؤسسة.
3. **التفاوض مع المقترض :** من خلال التفاوض مع المقترض يتم تحديد مقدار القرض و الغرض الذي يستخدم فيه و كيفية صرفه و طريقة سداده والضمانات المطلوبة و سعر الفائدة و ذلك لتحقيق مصالح كل منها .
4. **اتخاذ القرار :** تنهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل للتعاقد أو بعدم قبوله لشروط البنك .
5. **استخدام القرض :** يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض و كذلك تقديمه للضمانات المطلوبة و استيفاء الالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض[1] .
6. **متابعة القرض و المقترض :** الهدف من هذه المتابعة الاطمئنان على حسن سير المؤسسة و عدم حدوث أي تغيرات في المواعيد المحددة .
7. **تحصيل القرض :** يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه [2].

[1] عهد الدراسات المصرفية ، القروض و معايير منحها ، نشرة توعوية ، العدد 11، الكويت ، ص3.

[2] عمران نادية ، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية ، مذكرة ماستر ،غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 20152014 – ، ص 27.

خامسا :أهداف المشروع الاستثماري:

ان تحديد الهدف المراد تحقيقه نقطة الانطلاق عند دراسات مشاريع منح الامتياز ،و يتوقف الهدف من المشروع الاستثماري على نمط الملكية التي سوف يأخذها هذا المشروع حال تنفيذه و تتمثل في ما يلي :

في حالة المشاريع ذات الملكية الخاصة فالهدف الرئيسي هو تحقيق أقصى ربح و لكن لا يعتبر الهدف الوحيد نظرا لوجود أهداف أخرى بجانب ذلك على درجة كبيرة من الأهمية من أهمها :

- الحصول على شهرة كبيرة في الأسواق .
- رفع حصة المؤسسة في السوق.
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الإيرادات.
- تنمية الأرباح في المستقبل.

أما فيما يخص هدف المشاريع العامة فانه يكمن في تقديم المنفعة العامة و التي تتمثل في تقديم خدمة بتكلفتها أو بأكثر أو اقل لا مانع من تحقيق أرباح إلا أن ذلك يجب ألا يكون على حساب الأهداف التي من اجلها أنشئ المشروع و يمكن إيجاز أهم الأهداف التي تنشأ من اجلها المشاريع العامة فيما يلي :

- إنشاء مشاريع ذات المنفعة العامة مثل النقل و الموصلات، الغاز، الكهرباء.
- امتصاص جزء من معدلات البطالة المتزايدة.
- إنشاء مشاريع مرتبطة بالأمن للدولة مثل الصناعات العسكرية[1].

المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول القروض

الفرع الأول: تعاريف مختلفة للقروض :

تعرف الفروض على أنها:

1.هو تقديم المال دفعة واحدة من قبل المصرف إلى العميل [2].

2.هو ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو دائن (و يتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في البنك ذاته بمنح أموال (بضاعة ، نقود) إلى شخص أخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو

[1] بن مسعود نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 40- 41

[2] سليمان ناصر ، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان ،إعادة الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، ، 2015ص. 49

يلتزم بضمانه أمام الآخرين ذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة ، و يتضمن القرض الذي يعطى لفترة هي أصلا محدودة في الزمن ، الوعد من طرف المدين بتسديده بعد انقضاء فترة يتفق عليها مسبقا بين الطرفين[1].

3.حسب المادة 235من قانون البنكي لسنة 19أوت 1986هو كل عقد بمقتضاه تقدم مؤسسة مؤهلة لذلك بوضع أو إيداع مؤقت وعلى سبيل السلف لأموال تحت تصرف أشخاص طبيعيين أو معنويين أو الاثنين معا ، لحساب هؤلاء الذين يلتزمون بالإمضاء أو التوقيع .[2]

4.حسب المادة 68من قانون النقد و القرض المؤرخ في 29 افريل 2010هو كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص أخر[3] .

من خلال ما سبق يمكن تعريف القروض على أنها كل عمل يضع أو يودع بموجبه شخص ما هو دائن أموال إلى شخص أخر هو مدين على سبيل السلف أو يعده بمنحها إياه وذلك مقابل تعويض هو الفائدة.

الفرع الثاني: أنواع القروض

تصنيف القروض إلى قصيرة الأجل التي هدفها هو تمويل نشاطات الاستغلال وقروض متوسطة أو طويلة الأجل هدفها هو تمويل نشاطات الاستثمار.

أولا:القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال

نشاطات الاستغلال الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية منها يرجع ذلك إلى طبيعة هذه البنوك باعتبارها مؤسسات و ضيفتها تحويل إيداعات جارية في اغلبها إلى قروض، وتتلاءم هذه القروض من حيث طبيعتها ومدتها مع طبيعة العمليات التي يقوم بها طالبو هذه القروض و القروض الموجهة لتمويل هذا النوع من النشاط هي قصير من حيث المدة الزمنية و لا تتعدى في الغالب ثمانية عشر شهر(18).

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2007ص.55

[2] يحيوش حسين ، تسير المخاطر ، المؤتمر العالمي الدولي السابع بجامعة الزيتونة إدارة المخاطر في ضل اقتصاد المعرفة، قسنطينة ، ، 2007ص. 01

[3] المادة 68من قانون النقد و القرض، الأمر .04 -1

ثانيا :القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستثمار

و تعني عملية تمويل الاستثمارات أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة ليست بالقصيرة يمكن أن تمتد من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار ، فإذا تعلق بتمويل الحصول على آلات و معدات فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل أما إذا كان الأمر يتعلق بتمويل العقارات فإننا نكون بصدد تمويل طويل الأجل . [1]

الفرع الثالث: العناصر الأساسية للقروض

هناك مجموعة من المعايير التي يضعها البنك التجاري عند منحه لمختلف أنواع القروض للمنشات أو المتعاملين معه وتتمثل فيما يلي:

أولا:مبلغ القرض

يجب أن يتناسب حجم القرض المطلوب مع حجم و نشاط المؤسسة طالبة التمويل ، لذلك يجب على البنك أن يقوم بدراسة حاجاتها التمويلية و تحديد المبلغ الذي يتناسب مع هذه الاحتياجات المالية و مع حجم نشاطها، وذلك لان منحها قرضا يفوق حجم نشاطها سوف يؤدي إلى العمل بما يفوق طاقتها على نحو ينقل مخاطر نشاطهم على عاتق البنك وعلى المؤسسة أيضا،كانخفاض قدرتها على خدمة الدين ودفع الأقساط المترتبة عليها و بالتالي ارتفاع نفقات التمويل كما أن منحه قرضا يقل عن حجم نشاطها سوف يؤدي إلى إمكانية قيامها بمزاولة نشاطها على أكمل وجه.

ثانيا:الغرض من القرض

بمعنى دراسة الغرض من التمويل المطلوب من طرف المؤسسة و ذلك حتى يتمكن البنك من توجيه المؤسسة إلى النوع الملائم لهذا الغرض ، فإذا كانت تريد تمويل رأس المال العامل فمن الأفضل أن يمنحها القروض قصيرة الأجل أما إذا كانت تريد تمويل شراء أصول ثابتة أو تمويل التوسع فمن الأفضل تقديم القروض متوسطة الأجل أو طويلة الأجل.

ثالثا: مدة القرض

تفضل البنوك بشكل عام التخفيض من مدة القرض، و منح القروض قصيرة الأجل و ذلك دف التقليل من حجم المخاطر أو إشباع طلبات الإقراض الكثيرة.

[1] مجاجي منصور ،عمليات البنوك من الوجهة القانونية في الجزائر، ص 8.

رابعا:قدرة العميل على الدفع

على البنك أن يقوم بمعرفة مدى إمكانية العميل و قدرته على السداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة و من الطبيعي أن يفحص البنك دخل العميل و مصدره و طريقة الحصول عليه، وإذا لم يتوفر هذا العميل على الدخل قد يلجا إلى أمواله و أصوله المملوكة من اجل تسديد القرض، لذا لابد على البنك من معرفة هذه الأصول أو المصادر التي يمتلكها العميل[1] .

خامسا : شخصية العميل

يقصد بها السمات التي تعبر عن رغبة العميل في سداد ما عليه من مستحقات القروض في مواعيدها المحددة ،لأنه قد تكون قدرته على السداد موجودة في حين رغبته في السداد في المواعيد المتفق عليها غير مؤكدة، لذلك لابد على البنك جمع المعلومات عن شخصيته من خلال معرفة سمعته التجارية و يمكن الحصول على هذه المعلومات من سجلاته الموجودة لدى البنك إذا سبق و أن تعامل معه أو من البنوك الأخرى آو الموردين الذين سبق و أن تعامل معهم. [2]

سادسا:رأس المال

يعتبر رأس المال من أهم العناصر المعتمدة في تحديد درجة مخاطر البنوك التجارية عند منحها القروض و هو عبارة عن ملكية المقترض من أسهم و أموال و قروض طويلة الأجل ، و يقصد به أيضا جميع الموجودات لدى طالب القرض المنقولة و غير المنقولة مطروحا منها المطلوبات بذمته ، و كلما زاد رأس المال كلما انخفضت مخاطر البنك و العكس صحيح إذا أن رأس المال يمثل قوة المقترض المالية. [3]

سابعا:الضمانات المقدمة

يعتبر الضمان خط الدفاع الأخير للبنك والذي يستطيع الرجوع إليه عند تعثر المقترض عن الدفع، ويقوم البنك بتحديد نوع الضمان الذي يقبله ، ومن وجهة نظره فالضمان الأفضل هو الذي يمكن تحديد قيمته بسهولة و يمكن تحويله إلى نقدية بسهولة.

ثامنا: الظروف المحيطة

---

[1] صديقي سعاد ، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية ، مذكرة ماجسير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2005-2006ص75- 76.-

[2]صديقي سعاد، نفس المرجع السابق، ص.76

[3] العربي بوعمران بسمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 20 .

يقصد بها مدى تأثير الحالة الاقتصادية السائدة على نشاط العميل و على مقدرته على سداد القرض، و بطبيعة الحال تختلف الأنشطة من حيث مدى تأثرها بهذه التغيرات، لذلك كان لابد من التنبؤ بظروف الصناعة التي يعمل فيها العميل، بالاعتماد على التقلبات الماضية المصاحبة لها لتحديد التقلبات المستقبلية، خاصة إذا كان القرض طويل الأجل. [1]

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للبنوك التجارية و مشاريع منح الامتياز في اطار الاستثمار

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

أهم الدراسات ذات الصلة بالموضوع :

1.دراسة: سخري كمال

"دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية" ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013- 2012 تطرقت إلى الإشكالية التالية ما هو دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

تهدف هذه الدراسة إلى رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية التي تفرضها البنوك من اجل منحها التمويل المطلوب و التعرف على مراحل منح و تسير القروض الاستثمارية .

2.دراسة : لوكادير مالحة

" دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012 .

تطرقت إلى الإشكالية التالية: إلى أي مدى يساهم البنك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحصول على التمويل اللازم لها؟

تهدف الدراسة إلى: زيادة قدرة العمل المصرفي و تنمية نشاطه و مواجهة التحديات التي يفرضها الغزو المصرفي ، توصل إلى النتائج التالية على البنوك أن تعمل على تمويل الأفكار و المشروعات الناجحة ، تنظيم أيام دولية التي تعد فضاء للتقرب بين ممثلي العالم الاقتصادي لتطوير و تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية .

3 .دراسة سعاد صديقي

[1] سعاد صديقي،مرجع سبق ذكره، ص.76

"دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية "دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل، مذكرة ماجستير جامعة منتوري ، قسنطينة ، . 2006 -2005

تطرقت إلى الإشكالية التالية : ماهو دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية ؟

تهدف الدراسة إلى: التعريف بالإمكانيات السياحية المتواجدة في الجزائر و الوصول إلى تحديد المكانة التي يحتلها ضمن الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى معرفة الأفاق التي رسمت للمشاريع السياحية و أساليب الدعم التي ستحظى ا من قبل الدولة ، و من أهم النتائج المتوصل إليها نقص الاحترافية و الحواجز البيروقراطية المتعلقة بصعوبة الحصول على العقار السياحي و عدم تهيئة كذلك اغلب المشاريع التي قام البنك بتمويلها خصوصا خلال الفترة 2000 – 2005 قد تمت في إطار دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و كذا الصندوق الوطني لتامين عن البطالة.

4.دراسة فاطمة الحاج قويدر

"التمويل كأداة لاستمرار المشاريع الاستثمارية" دراسة حالة المؤسسة Cap-Ti للخدمات الاستشارية خلال الفترة ،2009-2012 مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،. 2012

تطرقت إلى الإشكالية التالية : ما اثر قرار التمويل على المشاريع الاستثمارية الخدماتية ؟

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على المشاريع الاستثمارية و دراسة أساليب التمويل و تحديد الأسلوب الأمثل لكل مشروع ، و من أهم النتائج المتوصل إليها ضرورة ترشيد قرار التمويل .

5.دراسة عمران نادية:

"دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية" دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة ، 2014-2015 مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،. 2015

تطرقت إلى الإشكالية التالية: إلى أي مدى تساهم البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في النقاشات التي تدور في الحاضر حول تفعيل دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية و من أهم النتائج التي توصل إليها أن أصحاب المشاريع يسعون إلى الاستثمارات في الحالات التي تشهد قبولا.

6.دراسة: أحلام بركة

" فعالية البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية" ، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة2014-2015

حيث تطرقت إلى الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية وضمان استمراره ؟

تهدف هذه الدراسة إلى مدى فعالية القروض الموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية من جهة و عملية سير هذه القروض من جهة أخرى ، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البنوك تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال منحه للقروض كونه الملجأ الأخير للتمويل بالنسبة لأصحاب العجز المالي خاصة أصحاب المشاريع الاستثمارية

7.دراسة عقبة نصيرة

" فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2015 .

تطرقت إلى الإشكالية التالية: كيف يمكن أن تتميز السياسة التمويلية للبنك بالفعالية اللازمة لتوفير الموارد المالية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بصورة منتظمة ، تحافظ من خلالها البنوك على كفاءتها و تسمح للمؤسسة باستثمار لأموال و تنمية مشاريعها؟

تهدف هذه الدراسة إلى فهم سلوك المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تجاه مصادر التمويل المختلفة و البحث عن حلول لمشكلاتها المتعددة ، و دف حصر الإشكالية محل الدراسة و محاولة بلوغ أهداف اقتصر البحث على دراسة إشكالية التمويل من جهة نظر البنك من خلال تحديد بعض النسب المحققة في الميزانية النهائية للمؤسسة خلال الفترة الممتدة بين سنة 2004- 2010.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف و التوافق بين الدراسات السابقة و الدراسة والحالية.

الدراسة الأولى:

التوافق من حيث:الموضوع

الاختلاف من حيث:المنهج المتبع (المنهج الوصفي) و حدود الدراسة و العينة المطبق عليها الدراسة حيث تمت الدراسة على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية في الدراسة السابقة.

الدراسة الثانية و السابعة:

التوافق من حيث:مبدأ عملية التمويل

الاختلاف: الدراسة السابقة درست فاعلية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بينما الدراسة الحالية دور البنوك في تمويل مشاريع منح الإمتياز مقارنة.

الدراسة الثالثة:

التوافق من حيث :المنهج المتبع الوصفي التحليلي في الجانب النظري .

الاختلاف من حيث:الهدف، في الدراسة السابقة تم تخصيص تمويل المشاريع السياحية أما الدراسة الحالية تمويل المشاريع الاستثمارية في إطار منح الإمتياز.

الدراسة الرابعة:

التوافق من حيث:الهدف من الدراسة إلقاء الضوء على المشاريع الاستثمارية.

الاختلاف من حيث:عينة الدراسة حيث تمت الدراسة على مستوى مؤسسة الخدمات الاستشارية في الدراسة السابقة بينما تمت الدراسة على مستوى مديرية الجهوية لشبكة الاستغلال – 184– .

الطريقة المتبعة في تحرير المذكرة في الدراسة السابقة هي الطريقة الكلاسيكية بينما الدراسة الحالية طريقةIMRAD.

الدراسة الخامسة:

التوافق من حيث:اختيار الموضوع (دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية) و المنهج المتبع الوصفي التحليلي.

الاختلاف من حيث:

الاختلاف في حدود الدراسة.

الدراسة السادسة:

التوافق من حيث :المنهج المتبع الوصفي التحليلي.

الاختلاف من حيث :في الدراسة السابقة درست فاعلية التمويل البنكي للمشاريع، بينما الدراسة الحالية الدور البنكي لتمويل المشاريع منح الإمتياز.

عينة الدراسة في الدراسة الحالية على مستوى بنك شبكة الاستغلال –184– بينما الدراسة السابقة على مستوى بنوك الجزائر العامة و الخاصة.

خلاصة الفصل :

تلعب البنوك دورا أساسيا في تطوير الاقتصاد ولديه أهمية كبيرة إذ أنها تساهم وتساعد على تداول الأموال بالشكل الذي يساهم في تغطية احتياجات المؤسسة، وتعمل على تطوير المشاريع الاستثمارية بما فيها منح الامتياز في اطار الاستثمار التي تولي لها الدولة أهمية بالغة من خلال سن ترسانة من القوانين متعلقة بالاستثمار وتحديد تحفيزات منح الامتياز كل هذا من أجل تنميتها دعم الاستثمار .

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد :

بعد التطرق في الفصل السابق لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالبنوك التجارية و المشاريع منح الامتياز وصولا إلى القروض و وأنواعها سنحاول في هذا الفصل إسقاط تلك المعلومات النظرية على الجانب الميداني تركيزا على دراسة ملفي قرض عادي و ملف منح الإمتياز في إطار الإستثمار.

حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين يتضمن الأول منهجية الدراسة أما المبحث الثاني عرض مناقشة النتائج .

المبحث الأول: منهجية الدراسة :

ستتطرق في هذا المبحث إلى تقديم البنك الوطني الجزائري و توضيح كيفية إنجاز الدراسة و عينة الدراسة و طريقة جمع المعطيات و الأدوات المستخدمة.

المطلب الأول: تعريف عام للبنك الوطني الجزائري (BNA)

يعتبر البنك الوطني الجزائري من المؤسسات المصرفية التي تسعى إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، عن طريق تشجيع للاستثمار سواء في القطاع العمومي أو الخاص.

و لهذا سوف نخصص هذا المبحث للحديث عن نشأة البنك الوطني الجزائري، والتعرف عليه.

الفرع الأول:نشأة البنك [1]

أنشأ البنك الوطني الجزائري بموجب الأمر رقم 66/178 الصادر بتاريخ 13 جوان 1966 وأسند له مهمة دعم تشجيع سياسة التسيير لرفع الخناق عن البنك المركزي والخزينة العمومية، و بعد إصلاحات 1971 تخصص في تمويل عدة قطاعات كالصناعة والتجارة و الفلاحة....

وفي عام 1982 انبثق عنه بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والذي أسند له مهمة التمويل، و في عام 1988 تحول البنك الوطني الجزائري إلى مؤسسة ذات أسهم برأسمال قدره 350 مليار دينار جزائري، و احتل آنذاك المرتبة الثالثة بين البنوك العربية، و يعتبر أول البنوك التجارية التي تأسست في الجزائر بتدخل كل من:

- ✓ القرض العقاري الجزائري
- ✓ تونس و القرض الصناعي و التجاري.
- ✓ البنك الوطني للتجارة و الصناعة في إفريقيا
- ✓ مكتب الخصم لمعسكر

و تجدر الإشارة إلى أن اندماج هذه البنوك في البنك الوطني الجزائري تم في تواريخ مختلفة، و حاليا يضم البنك الوطني الجزائري حوالي 165 وكالة موزعة على 17 مديرية جهوية، أما رأسمالها قدر بـــ 8 مليار دينار جزائري، كما أنه يساهم في رأسمال العديد من

[1] – من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري،من مصلحة القروض.

البنوك ، فنجده مثلا يساهم بنسبة 05 بالمائة في البنك الأورو -عربي الذي يقدر رأسماله بـــــ 40 مليار دولار، و نسبة 38 بالمائة في اتجاه بنوك البحر الأبيض المتوسط ذو رأسمال يقدر بـــــ80 مليون فرنك فرنسي، و يساهم كذلك في بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة و بنك الجزائر للتجارة المتواجد في سويسرا.

الفرع الثاني: مديرية شبكة الاستغلال- 184- ورقلة [1]

أولا : تعريف مديرية شبكة الاستغلال – 184- ورقلة

تعتبر مديرية شبكة الاستغلال- 184- ورقلة إحدى المديريات التي دشنت مع الوكالة الرئيسية لها يوم 03 محرم 1415 ه الموافق لـــ 13 يونيو 1994 بمقر نهج جيش التحرير الوطني ورقلة على يد السيد محمد ترياش المدير العام الأول لها، و حاليا ممثلة من قبل السيد رضا بوهلال، و يقدر رأسمالها بـــ 416.000.000.00 دج حيث تشرف هذه الأخيرة على 13 وكالة المتمثلة فـــــي:

[1]-من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري،مصلحة القروض.

الوكالة	الرمز	الوكالة	الرمز
غرداية	291	الأغواط	301
غرداية	292	تمنراست	473
بريان	294	تقرت	941
القرارة	295	ورقلة	943
متليلي	296	جـــانت	945
أفلوا	297	ورقلة	946
حـــاسي مسعود	947	OUARGLA	944

المصدرمن

ثانيا: مهام و أهداف البنك الوطني الجزائري

كما لكل مؤسسة أهداف مسطرة فلا بد لها من مهام تقوم بها من أجل تحقيقها، فالبنك الوطني الجزائري له أهداف مسطرة على المدى الطويل و المتوسط مستخلصة من الإستراتيجية الخاصة والعامة للبنك، يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

أولا المهام: تتمثل مهام البنك الوطني الجزائري فيما يلي:

- ✓ تنفيذ برنامج الدولة المتعلق بالائتمان القصير و المتوسط الأجل وفق الأسس المصرفية التقليدية بشأن المخاطر والضمانات كتسهيلات الصندوق ،السحب على المكشوف ...الخ.
- ✓ إقراض المنشآت الصناعية العامة و الخاصة.
- ✓ خصم الأوراق التجارية و الأوراق المالية عند التسديد.
- ✓ تسيير نشاط البنوك التجارية الأجنبية إضافة لصناديق القرض الفلاحي.
- ✓ تقديم ضمانات لكل الأسواق العمومية عند الاستيراد عن طريق القروض الأجنبية وتمويل عمليات التجارة الخارجية.

- ✓ قبول الودائع من طرف الجمهور و مختلف المؤسسات و إعادة استثمارها.
- ✓ يلعب دور البنك المرسل بالنسبة للبنوك الأجنبية (في التجارة الخارجية) .

ثانيا الأهداف: للبنك أهداف يسعى لتحقيقها خاصة ما تعلق منها بتحسين الأداء ونذكر منها:

- ✓ تحسين و جعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة للتطور التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير و التسويق.
- ✓ توسيع و نشر الشبكة و تقريبها من الزبائن والعمل على التسيير المحكم للموارد البشرية.
- ✓ تحسين و تطوير أنظمة المعلومات والوسائل التقنية.
- ✓ تكوين المراقبة عن طريق تقدير الوسائل المادية والنقدية.

ثالثا إستراتيجية البنك على المدى المتوسط: قد أعطى البنك الأولوية لمجموعة من النشاطات على مدى خمسة سنوات تتمثل فيما يلي:

1-الإصلاح على مستوى الوظيفة المحاسبية: وذلك من خلال:

- ✓ القضاء على الفروق المحاسبية بين المستوى المركزي و المحلي.
- ✓ ضمان دقة الحسابات في المواعيد النظامية.
- ✓ التقليل من العوائق التي تؤخر التدقيق المحاسبي.

2- تطوير المعلوماتية: و ذلك بتحسين التسيير لأجل تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تحسين نوعية الخدمات المؤداة من طرف البنك للزبائن.
- ✓ تقليل مدة جمع و معالجة المعلومات والرد في الوقت المناسب.
- ✓ تحسين وسائل الدفع.[1]

3 – تحسين المراقبة الداخلية: وذلك من خلال:

- ✓ رد الاعتبار لوظيفة المراجعة الداخلية لأجل التحكم في الأخطار التي تواجه البنك.
- ✓ تنمية المهمة الكلاسيكية لهيئة التفتيش على مختلف المستويات التنظيمية للبنك (وكالات ،مديريات جهوية).

،من مصلحة القروض.من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري

4- مراجعة الوظائف والتي تتمثل في متابعة وظائف الموارد البشرية والإعلام الآلي: و ذلك من خلال:

- ✓ مراجعة وظيفة الموارد البشرية من أجل الإمكانيات المتاحة و تكييف هذه الوظيفة مع المتطلبات الحديثة للمهمة وتحسين إدارة الموارد البشرية.
- ✓ مراجعة وظيفة الإعلام الآلي.
- ✓ مراقبة عمليات التجارة الخارجية و معالجتها في الوقت الحقيقي.[1]

الفرع الثالث :هيكلة مديرية شبكة الاستغلال -184- و تمويلاته:

ارتأينا عرض الهيكل التنظيمي للوكالة الجهوية للاستغلال -184-ورقلة و تحديد مختلف مستوياته ومصالحه حيث تتكون كل مصلحة من مجموعة مصالح المكلفة بالسير الحسن لنشاط الوكالة، بالإضافة أننا سنتناول موارد واستخدامات البنك.

[1] ،من مصلحة القروض.من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري

أولا : الهيكل التنظيمي للوكالة الجهوية و وظائفه

الشكل رقم (04):الهيكل التنظيمي لمديرية شبكة الاستغلال – 184– ورقلة.

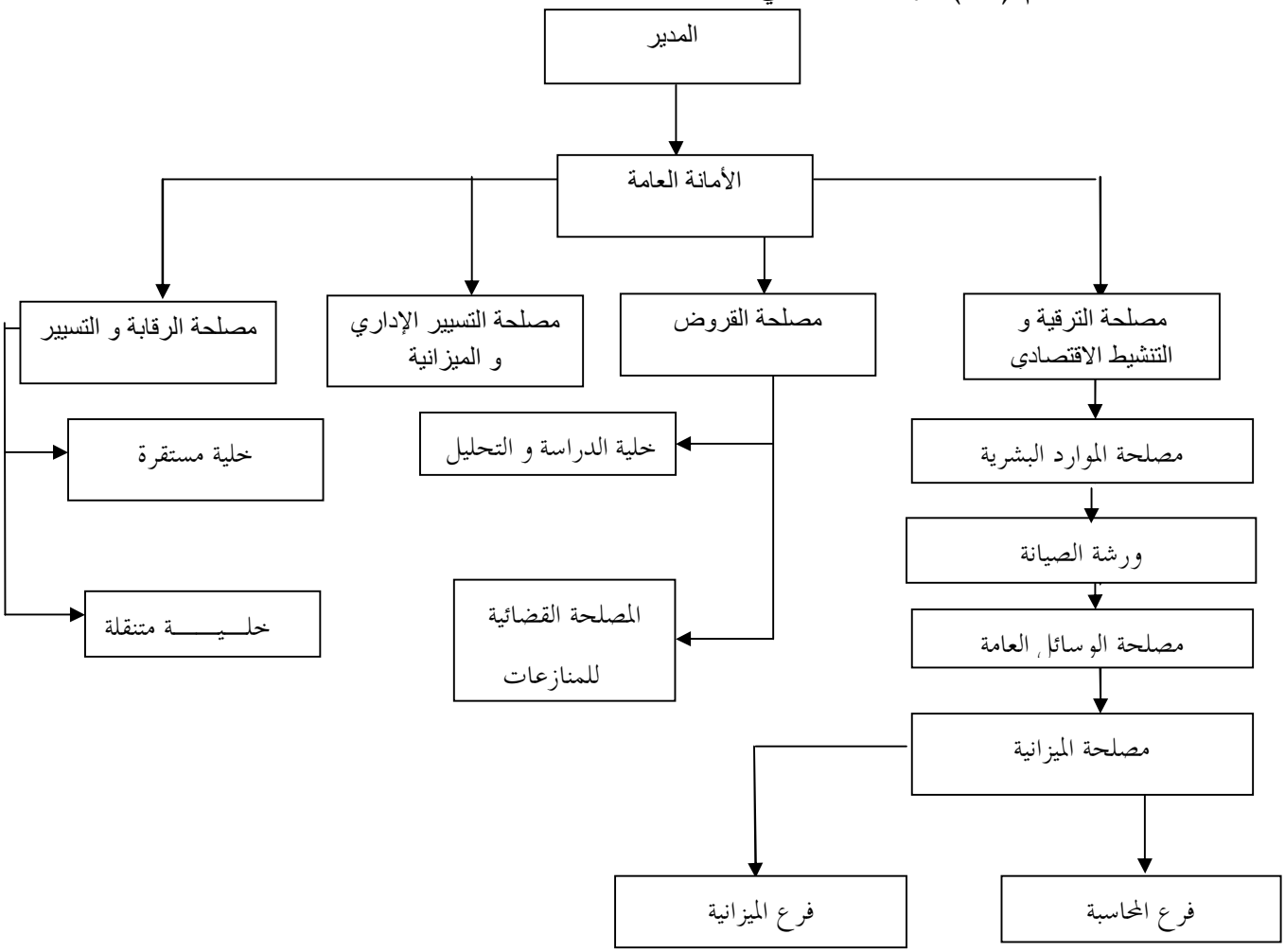

المصدر: مديرية شبكة الاستغلال – 184– ورقلة تغلال– 184 – ورقلة:

تضم مديرية شبكة الاستغلال– 184 –بورقلة كباقي المديريات الجهوية مجموعة من المصالح كما هي موضحة في الهيكل التنظيمي المتعلق بها. [1]

1)–المدير: هو المسير الأول و المسؤول الرئيسي عن نتائجها أمام المجلس الإداري لها و من مهامه المعرفة الجيدة لمحيط المديرية الاقتصادي و محاولة التأقلم معه، التنسيق بين المصالح الإدارية ومراقبة نشاطاتها والقوانين المطبقة على مستواها، يشرف على القواعد الداخلية

[1] –من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري،مصلحة القروض.

للمديرية وعقد لقاءات مع مسيريها ومختلف الشخصيات والعملاء، اتخاذ القرارات في حدود السلطة المخولة له.

- **نائب المدير:** لا تختلف وظائفه عن وظائف المدير إلا في كونه يساعد في إتمام مهامه و ينوبه في حالة غيابه.

- **الأمانة:** تتعامل مع المدير مباشرة و لها اتصالات مع المصالح الأخرى و تسند إليها المهام التالية:

- إدارة المواعيد الرسمية للمدير و مختلف المراكز و الأقسام.
- تسجيل الأوامر الصادرة من المدير.
- استقبال المكالمات الهاتفية للمدير.
- استقبال و تسجيل و توزيع البريد الوارد على المصالح.

2)- مصلحة الترقية والتنشيط: تقوم أساسا بتسويق الخدمات البنكية عن طريق كل وسائل الاتصال المختلفة (الإذاعة، التلفزيون، الجرائد...).

3)- مصلحة الرقابة:لهذه المصلحة دور فعال في التنسيق بين المديريات الجهوية والوكالات التابعة لها والمديرية المركزية للبنك وذلك بالسهر على تطبيق التوصيات والأوامر التي يتم إعدادها على مستوى المديرية للبنك الخاصة بمصالح المديريات الجهوية والوكالات التابعة لها تقوم هذه المصلحة عن طريق خليتين:

أ- خلية مستقرة: تكون الرقابة على مستواها عن طريق الوثائق التي يتم إعدادها.

ب-خلية متنقلة: تقوم بدورها برقابة ميدانية وتنقسم إلى:

رقابة دورية: تتم وفق جدول يتم إعداده مسبقا في سرية تامة و تكون هذه الرقابة في شكل زيارات مفاجئة.

رقابة للمتابعة: و السهر على تطبيق التوصيات و الأوامر

رقابة خاصة: تكون في حالة وجود مشاكل على مستوى المديرية الجهوية أو إحدى وكالاتها. لإثبات هذه الرقابة فإنه يعتمد على مستوى المصلحة تقارير في نهاية كل مهمة رقابة تلخص فيها

جميع الملاحظات والنقائص مع تقديم الاقتراحات الممكنة و تقوم بإرسالها للمفتشية الجهوية، مثلا المديرية الجهوية لولاية ورقلة تابعة للمفتشية الجهوية لولاية البليدة و ترسل هذه الأخيرة التقارير بعد الدراسة إلى المفتشية العامة بالجزائر العاصمة أين يتم معالجتها بالقبول أو الرفض للاقتراحات و محاولة توجيهها.

4)- مصلحة القروض:تقوم هذه المصلحة بالإشراف على:

- **المصلحة القضائية و المنازعات:** مكلفة بمعالجة كل المشاكل المتعلقة بالقروض سواء من طرف الزبائن أو على مستوى المديرية و كذا الوكالات التابعة لها.

- **خلية الدراسة و التحليل:** هي المكلفة بتسيير، تنظيم، و كذا دراسة كل الجوانب المتعلقة بالقروض الممنوحة.

5)- مصلحة التسيير الإداري و الميزانية: تقوم هذه المصلحة بالوظائف الموكلة لها من خلال المصالح المشرفة عليها.

6)- مصلحة الموارد البشرية: و تشرف على:

أ- فرع التوظيف: مسؤول على التوظيف عموما وكذلك يقوم بمتابعة المسار الوظيفي للموظفين.

ب - فرع الأجور: يهتم بالرواتب والجانب الاجتماعي للموظفين (التعويضات، الضمان الاجتماعي...)

ج - فرع التكوين: يقوم بتحديد كل ما يتعلق بالبعثات التكوينية، المراسل الاجتماعي...

7)- مصلحة الوسائل والمعدات:توفر هذه المصلحة الوسائل والعتاد اللازم لمزاولة النشاط من أوراق، مكاتب، أجهزة إعلام آلي، خزائن، أقلام...

8)- مصلحة الصيانة: تقوم بصيانة كل الوسائل و المعدات على مستوى جميع إدارتها.

9)- مصلحة الموازنة: و تشرف على:

أ- فرع الميزانية: تقوم بإعداد الموازنات التقديرية لأعمال البنك.

ب- فرع المحاسبة: يقوم بإعداد الأعمال المحاسبية للميزانيات و جداول حسابات النتائج.

المطلب الثاني : الطريقة و الأدوات المستخدمة

الفرع الأول: عرض طريقة و منهج الدراسة

اختيار مجتمع الدراسة والعينة

يتم اختيار البنوك التجارية كمجتمع الدراسة لإسقاط المفاهيم النظرية و معرفة دورها في تمويل المشاريع منح الإمتياز حيث كانت عينة الدراسة هي بنك الجزائر الوطني المديرية الجهوية لإستغلال 184 .

جمع المعلومات

قمنا بإجراء مقابلة مع رئيس مصلحة القروض بالمديرية الجهوية لإستغلال 184 .

المعطيات المجمعة

تم الحصول على :

-إجراءات لمنح لقروض منح الإمتياز على مستوى المديرية الجهوية لإستغلال 184 بالإضافة إلى مثالين تطبيقين .

الأدوات

تمت معالجة الدراسة من خلال الاعتماد على الكتب و المجلات العلمية و المقالات و الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع المكلفين بالقروض على مستوى البنك حيث اعتمدنا على دراسة و تحليل مقارنة بين قرضين عادي و في إطار منح الإمتياز خلال الفترة 2014-2016.

الفرع الثاني: الحدود المكانية و الزمانية للدراسة

الحدود المكانية : الدراسة تمت على مستوى أحد البنوك الموجودة على مستوى ولاية ورقلة المديرية الجهوية للإستغلال رقم 184 ورقلة.

الحدود الزمانية : تم تناول سنوات 2014-2016 و دراسة حالة لملف خلال سنة 2018.

المبحث الثاني : عرض و مناقشة النتائج

المطلب الأول : إجراءات تمويل مديرية شبكة الاستغلال 184 لمشروع استثماري

إن عملية تمويل قرض استثماري تتطلب مجموعة من الإجراءات ، أولها تكوين ملف خاص بالاستثمار وهذا الملف ينتقل من المستثمر إلى الجهة المكلفة بمنح الائتمان عبر مجموعة من الخطوات ،و ذلك خلال فترة لا تتعدى 3 أشهر.

الفرع الأول: شروط الاستفادة :ويقصد بها اجراءات سيرورة الطلب

أولا : تقديم ملف قرض و طرق تحليله من طرف البنك

دراسة ملف قرض الاستثمار:[1]

إن طلب قرض استثماري يرتكز على مختلف الوثائق و المعلومات التي يقدمها المستثمر، الذي يتضمن بيانات كاملة ودقيقة يحظى باهتمام البنك و يكون له الأولوية في الدراسة و يجب أن توضح هذه الوثائق المعلومات التالية:

- ✓ تقديم المشروع.
- ✓ إظهار الصحة المالية للمؤسسة .
- ✓ إعطاء الفوائد المالية و الاقتصادية للمشروع.
- ✓ تحديد الضمانات التي يمكن تقديمها .
- ✓ إظهار الكفاءة و الاحترام في تسيير المشروع.

ثانيا :: الوثائق المطلوبة في ملف القرض:

صاحب المشروع يقوم بتحرير طلب يتألف من:

أ- ملف إداري: و يتمثل في الوثائق التالية:

- ✓ طلب خطي يحتوي على المعلومات التالية:اسم صاحب طالب القرض، والمؤسسة، عنوانها الاجتماعي، قيمة القرض المطلوب و الهدف من القرض.
- ✓ نسخة من السجل التجاري (Registre commerciel).

[1] من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري،مصلحة القروض.

- ✓ نسخة تبين الشكل القانوني للمؤسسة(SARL, SPA,...).
- ✓ نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية.
- ✓ نسخة عن رخصة السياقة (في حالة نشاط يتعلق بالنقل).
- ✓ شهادة الميلاد .
- ✓ بطاقة إقامة .
- ✓ الوضعية بالنسبة للخدمة الوطنية .
- ✓ نسخة مصادق عليها لعقد الملكية .
- ✓ وثيقة محررة من مجلس الإدارة تسمح بالاستثمار بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية والعمومية .
- ✓ الوثائق الضريبية و شبه الضريبية مدة صلاحيتها لا تتجاوز 3 أشهر.
- ✓ شهادات الصناديق (CACOBAT, CASNOS, CNAS).
- ✓ شهادة الانخراط في الضمان الاجتماعي (Attestation de mise à jour)
- ✓ شهادة أداء المستحقات (Extrait de rôle).

ب-الملف التقني: يحوي الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع، والتي تضم الوثائق التالية:

- ✓ الميزانيات و جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة إذا كانت المؤسسة قديمة المنشأ
- ✓ ميزانيات و جداول حسابات النتائج التقديرية لخمس سنوات قادمة.
- ✓ جدول اهتلاك القرض.
- ✓ مخطط تمويل المشروع.
- ✓ مخطط الأعمال أو الأشغال (plan ou cahier de charge).[1]

إيداع الملف:

إن الملف يتكون من الدراسة التي يقوم بها المستثمر على مشروعه و كذا الوثائق المرافقة المطلوبة، يتم إيداعه في أول الأمر لدى الوكالة المحلية التي تقع في نفس مكان تواجد المشروع.

[1]-من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري،مصلحة القروض.

تقوم الوكالة بدراسة هذا الملف (المشروع) استنادا لما جاءها من معلومات من المستثمر، ومع الاستعانة بالدراسة التي يجريها هذا الأخير، كما يمكنها اللجوء إلى مصادر أخرى للتزويد بالمعلومات (البنوك و المؤسسات المالية الأخرى).

مستوى المديرية المركزية للقرض.

اللجنة المركزية للقرض :غير محدود .

فالمستويات الثلاث الأولى تقوم بدراسة الملف و إعطاء رأيه ،أما اللجنة المركزية للقرض فتقتصر مهمتها على اتخاذ القرارات .

الفرع الثاني :تقنيات دراسة ملف القرض :

بعدما يتم جمع المعلومات الخاصة بالعميل و القرض و كذا تكوين ملف طلب القرض بما يتضمنه من معلومات متعلقة بالعميل ذاته أو بمعلومات متضمنة في البيانات المالية والمحاسبية التي قدمها العميل ،تتم عملية الدراسة الاقتصادية والفنية والمالية للملف من طرف مكلف بالدراسة على النحو التالي :

أولا:الدراسة الاقتصادية:

1)**العامل البشري** :فالدراسة ترتكز على أهم عنصر في الائتمان ألا و هو الثقة و التي تعتمد أساسا على مدى نزاهة والتزام العميل بتعهداته وعقوده اتجاه متعامليه في مجال نشاطه.[1]

2) **العامل الاقتصادي** :وهو ما يتمثل في دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من طبيعة القطاع أو نشاطه سواء على المستوى الوطني أو الدولي بهدف التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع المعني بالقرض .

3) **العامل النقدي** :دراسة السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معدل الفائدة ،معدل الخصم و إعادة الخصم وسياسة تأطير القروض ...الخ ،و من السياسات الأخرى التي من شأنها أن توثر سلبا أوإيجابا على نشاط البنك فيما يتعلق بمنح القرض .

4) **العامل الاجتماعي** :و هو دراسة موقع العميل في مجال نشاطه من الالتزامات العمالية و الاجتماعية عموما التي من شأنها أن تهدد عرقلة النشاط المزعم تمويله ،و كذا موقعه من ضغوطات السلطات العامة .

[1]–من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري،مصلحة القروض.

ثانيا الدراسة الفنية:

يقصد بها تحليل وسائل العمل في المؤسسة ،نوعية التجهيزات و تطوراتها ،تنظيم العمل و أدوات و طرق تسويق المنتوج بعد دراسة طبيعته ، هل هو كمالي ،تنافسي ،ضروري،أم انه من النوع الذي يمكن إحلاله ؟ ومن هنا يأتي عامل السعر لمعرفة القدرة التنافسية لهذا المنتوج من حيث التكلفة ،الجودة و الكمية سواء في السوق الداخلي أو الخارجي ووضعية هذا القطاع في الاقتصاد .

ثالثا : الدراسة المالية

بناءا على الوثائق المالية والمحاسبية ،المتمثلة في الميزانيات الفعلية و التقديرية و من ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية وكذا جداول حسابات النتائج الفعلية والتقديرية ،حيث تتم عملية التحليل و التشخيص للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي التي من شأنها أن تعطي البنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل و استقلاله المالي و قدرته على الوفاء ،و مردوديته وربحيته بشكل عام حيث أن الدراسة التي يقوم بها البنك تسجل على استمارات.

يقوم المكلف بالدراسة المالية (التحليل المالي)بما يلي :

1-التحقق من الميزانيات المحاسبية المقدمة ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية .

2-حساب رأسمال العاملFR و على أساس النتيجة يمكن الحكم كما يلي :

- إذا كان FRموجب فإن القرض مقبول.
- إذا كان FR سالب يتم رفض القرض.

3-حساب احتياج رأسمال العامل BFR حيث إذا كان:[1]

- BFRسالب يعني تمويل ذاتي.
- BFRموجب يعني تمويل خارجي (البنوك و الأفراد).

اتخاذ قرار منح القرض من قبل البنك :

[1]-من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري،مصلحة القروض.

بعد القيام بالدراسة و تقييم العميل تقوم مصلحة القروض باتخاذ القرار إما بالقبول أو الرفض بناءا على نتائج الدراسة المالية للمشروع ،ففي حالة القبول فإنه يتم إشعار الزبون بالموافقة على طلبه ثم يقوم البنك بإصدار وثيقة الالتزام و التي تنص على :

- ✓ نوع القرض المطلوب.
- ✓ مبلغ القرض.
- ✓ سعر فائدة على القرض.
- ✓ جميع الضمانات المطلوبة.

أما في حالة الرفض فإنه يتم إشعار الزبون برفض طلبه و يطلب منه سحب ملفه

مدة القرض:

يتم تحديد مدة القرض حسب نوعية نشاط العميل و في حالة:

- ✓ قرض استثماري إذا كانت قروض متوسطة مدتها 7 سنوات
- ✓ قروض طويلة المدى 10 سنوات
- ✓ قرض استغلالي مدته عام قابل للتجديد .[1]

سعر الفائدة على القرض:

أ- **قرض استثماري** :يتعامل مع البنك بنسبة فائدة إن كانت متوسطة تقدر ب 5,25 %، وإن كانت طويلة الأجل تقدر ب 5,75 %.

ب- قروض الاستغلال:

- ✓ تسهيلات الخزينة بسعر فائدة 5,75 %.
- ✓ تسبيقات المخزون 7,75 %.
- ✓ خصم تجاري 7,50 %.
- ✓ قروض موسمية و التغطية على الحساب و التسبيق على الفواتير 7,50 %.

طريقة التسديد:

- ✓ في حالة قرض استثماري في هذه الحالة قام البنك بتحديد فترة سماح تتراوح مدتها ما بين 6 أشهر إلى سنتين؛

[1]-من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري،مصلحة القروض.

- ✓ أما أقساط التسديد يتم تسديدها كل 6 أشهر من المدة المتبقية بعد السماح.
- ✓ في حالة قرض استغلال تتم التسوية حسب نوع الاعتماد.

الفرع الثالث: الدراسة المالية لعملية تمويل قرضين عادي و منح الإمتياز

يقدم العميل طلب خطي للقرض قصد تمويل مشروعه إلى الوكالة، فتقوم هذه الأخيرة بجمع البيانات المحاسبية و المالية عن المؤسسة،كما سبق وأشرنا و النشاط المراد تمويله، لذا سيتم في هذا الفرع تقديم حالة دراسية لمؤسسة أشغال وبناء وكراء السيارات و يرغب صاحبها في الحصول على قرض عادي لانشاء محطة خدمات والثاني مؤسسة حديثة النشأة يتعلق نشاطها بالإقامة مصنع للحديد في اطار منح الامتياز

أولا / حالة المؤسسة في حالة قرض عادي :

قامت المؤسسة × وهي عبارة عن مؤسسة ذات الشخص الوحيد (EURL) بوضع ملفها لدي مصالح البنك والمتمثل في طلب قرض استثماري متوسط المدى ، قيمة القرض الاستثماري 70 000 000, DA ، مدته خمسة سنوات لإنشاء محطة خدمات بدأت نشاطها 2009 تاريخ الطلب 2016/05/17 ، حيث أن تكلفة المشروع .120 000 000

- **الدراسة المالية الحالية للمؤسسة :**

1-الدراسة التحليلية :

غالبا ما يقوم البنك بحساب المؤشرات المالية علي غرار الميزانيات الثلاثة السابقة (الأخيرة)، ففي الواقع لا يقوم المكلف بالدراسات بحساب النسب المالية ، بل يكتفي فقط بحساب المؤشرات السابقة (التحليلية) التي لها دلالات مالية وجيهة .

1- الميزانيات الثلاثة الأخيرة باختصار :

❖**ميزانية السنة الأولي 2014 :**

الأصـــــــول	المبالـــــغ	الخصـــــــوم	المبالـــــغ
الأصـــول الثابتـــــة	97085796	اموال خاصة	11510252
قيم استغلال	69938140	ديون طويلة	00
قيم محققة	30712353	ديون قصيرة	188145852
قيم جاهزة	1919812	الخزينة 8995622	/
المجموع	199656104	المجموع	199656104

❖**ميزانية السنة الثانية 2015.**

الأصـــــــــــول	المبالـــــــــغ	الخصـــــــــــوم	المبالـــــــــغ
الأصـــول الثابتـــــة	102649103	اموال خاصة	32943728
قيم استغلال	69938140	ديون طويلة	00
قيم محققة	30712353	ديون قصيرة	152198194
قيم جاهزة	1919812	الخزينة4689814	/

المجموع	185141922	المجموع	185141922

❖ميزانية السنة الثالثة 2016.

الأصـــــول	المبالـــــغ	الخصـــــوم	المبالـــــغ
الأصـــول الثابتـــــة	149885440	اموال خاصة	33699741
قيم استغلال	2924393	ديون طويلة	125000000
قيم محققة	50968945	ديون قصيرة	58331568
قيم جاهزة	13252529	الخزينة7905370	/
المجموع	217031309	المجموع	217031309

2- .حساب المؤشرات التحليلية للميزانيات الثلاثة

✓ سنة 2014.

❖ **حساب رأس مال العامل :من أعلى الميزانية :**

FR = (الأموال الخاصة +ديون طويلة الأجل)-الأصول الثابتة

FR = (52 102 115 + 00) - 796 97085 = 544 575 85-

من أسفل الميزانية :

FR = (الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل)

FR = (305 570 102 - 852 145 188) = 544 575 85-

❖ **حساب احتياج رأس مال العامل :**

BFR = (الأصول المتداولة خارج الخزينة –الخصوم المتداولة خارج الخزينة)

BFR = (493 650 100) – (852 145 188 - 622 995 8) =

737 499 78-

❖ **حساب الخزينة :**

BFR -FR = رأس مال العامل –احتياج رأس مال العامل

FR- BFR = (-78 499 737)- (-85 575 544) = 7 075 807

✓ سنة 2015.

❖ **حساب رأس مال العامل : من أعلى الميزانية :**

FR = (الأموال الخاصة +ديون طويلة الأجل)-الأصول الثابتة .

FR = (32 943 728 + 00) - 102 649 103 = -69 705 375

من أسفل الميزانية :

FR = (الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل)

FR = (82 492 816 - 152 198 194) = -69 705 375

❖ **حساب احتياج رأس مال العامل .**

BFR = (الأصول المتداولة خارج الخزينة –الخصوم المتداولة خارج الخزينة).

BFR(76 834 961)-(147 508 380) = -70 673 419

❖ **حساب الخزينة :**

FR-BFR = رأس مال العامل –احتياج رأس مال العامل .

FR-BFR = (-69 705 375)- (-70 673 419) = 9 680 41

✓ **سنة 2016 .**

❖ **حساب رأس مال العامل :من أعلى الميزانية :**

FR = (الأموال الخاصة +ديون طويلة الأجل)-الأصول الثابتة .

FR =(33.699.741 + 125.000.000)- 149.884.440 = 8.814.301

من أسفل الميزانية :

FR = (الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل).

FR = (67.145.867 - 58.331.568) = 8.814.301

❖ **حساب احتياج رأس مال العامل :**

BFR = (الأصول المتداولة خارج الخزينة –الخصوم المتداولة خارج الخزينة).

BFR = (53.893.338 - 50.426.198) = 3.467.140

❖ **حساب الخزينة :**

FR-BFR = رأس مال العامل –احتياج رأس مال العامل .

FR-BFR = 8.814.301- (3.467.140) = 5.347.161

الجدول التالي يوضح ملخص الحل :

السنوات / المؤشر	2014	2015	2016
FR	- 85.575.544	- 69.705.375	8.814.301
BFR	- 78.499.737	- 70.673.419	3.467.140
T	7.075.887	968.041	5.347.161

المصدر : من إعداد الطالب .

❖ **التعليق على المؤشرات التحليلية :**

FR رأس مال العامل :

نلاحظ رأس مال العامل أقل من الصفر (سالبا) بالنسبة لسنة 2014 و 2015 **FR<0** وهذا يدل على أن المؤسسة في حالة عجز مقارنتها مع سنة 2016 وأن الأموال الدائمة عجزت عن تمويل الأصول الثابتة وباقي الاحتياجات المالية ونلاحظ أن العجز في سنة 2015 زاد من85.575.544 - سنة 2014 إلى 69.705.375 -، وهذا ما دعى بالمؤسسة بالبحث عن مصادر أخرى تمويلية لتغطية العجز وهذا ما نلاحظ في سنة 2016 أصبح يقدر ب 8.814.301 يعني أن المؤسسة حققت فائض في رأس مال العامل**FR>0**وأن جميع الأموال الدائمة غطت الأموال الثابتة الطويلة الأجل مقارنة مع السنوات السابقة وهذا الفائض الذي حققته يمكنها أن تغطي به احتياجات الدورة .

BFRاحتياج رأس مال العامل :

نلاحظ ما قمنا به من دراسة أن احتياج رأس مال العامل **BFR<0**وفي تزايد سنة 2015 الذي كان يقدر ب 78.499.737 -وفي سنة 2016 كان يقدر ب 70.673.419 -وهذا يعني أن المؤسسة في حالة جيدة رغم العجز الذي شهدته في رأس مال العامل حيث أن الأصول

المتداولة القابلة للتحصيل كافية لتغطية جميع الديون قصيرة الأجل ، وأنخفض احتياج رأس مال العامل الذي قدر ب 3.467.140

وهذا نتيجة أن رأس مال العامل في هذه السنة كان موجبا.

T الخزينة :

نلاحظ أن الخزينة في السنوات الثلاثة موجبة **T>0** إلا أنها تشهد تذبذب في النتيجة حيث أن في ستة 2014 قدرت ب 7.075.887 ثم إنخفضت في سنة 2015 إلى 968.041 وسببه هو زيادة العجز في رأس مال العامل من ذات السنة بالمقارنة مع سنة 2016 حيث شهدت الخزينة زيادة محتشمة وهذا يعود إلى أن رأس مال العامل موجب في ذات السنة وأيضا أن رأس مال العامل أكبر من احتياج رأس مال العامل .

دراسة وتقييم المشروع .

عمليا يقوم البنك بحساب بعض المؤشرات أو المعاملات من شأنها أن تعطينا صورة واضحة عن جدوى المشروع وعن المدة الممكنة لاسترجاع القرض أو الاستثمار من خلال الميزانيات التقديرية الخمسة ، ويكون كما يلي :

1- حساب قدرة التمويل الذاتي :

حساب CAF:

CAF : النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك

حساب VAN:

$$\mathbf{VAN} = caf_1 (1+i)^{-1} + caf_2 (1+i)^{-2} + \ldots\ldots\ldots Caf_5 (1+i)^{-5} - I_0$$

السنوات	1	2	3	4	5
نتيجة الدورة	3553000	10166000	10406000	31237000	45214000
مخصصات الاهتلاك	8649000	24285000	24211000	24061000	22679000
CAF	12202000	34451000	34617000	55298000	67893000

$$\mathbf{VAN} = 12202000\ (1+0,0725)^{-1} + 34451000\ (1+0,0725)^{-2}$$

$+ 34617000\ (1+0{,}0725)^{-3} + 55298000\ (1+0{,}0725)^{-4}$

$+ 67893000\ (1+0{,}0725)^{-5} - 120000000$

$= 159520000 - 120000000$

VAN= 39 520 000

VAN>0

المشروع في ربحية اقتصادية و يحقق ربح أو فائض و هو مقبول

*معدل فترة استرداد قيمة الاستثمار = $\frac{I_0 \text{ قيمة المشروع}}{\text{متوسط CAF}}$

*متوسط CAF= $\frac{C}{5}$

$$40892200 = \frac{20446100}{5}$$

*معدل فترة استرداد قيمة الاستثمار:

$$2.93 = \frac{120000000}{40892200}$$

*اي 2 سنة و 9أشهر .

*معدل استرداد قيمة القرض= $\frac{\text{قيمة القرض}}{\text{متوسط CAF}}$

*قيمة القرض= قيمة المشروع × 60%

$0.60 \times 120000000 = 72.000.000.$

معدل إسترداد قيمة القرض = $\frac{72000000}{40892200} = 1.76$

اي 1 سنة و 7أشهر .

اتخاذ قرار منح القرض

بعد إجراء الدراسة التحليلية لملف قرض استثماري توصلنا إلى أن المشروع الاستثماري مجدي و ذو مرد ودية ،و هذا من خلال القيمة الحالية الصافية، و مدة إسترجاع الاستثمار، مدة استرجاع القرض.

نلاحظ أن مدة إسترجاع القرض، و مدة إسترجاع الاستثمار قصيرة جدا و لكن هذا في الإطار الحسابي فقط أما عمليا فيكون اتخاذ قرار منح القرض كالآتي:

منح البنك مؤسسةx قرض لتمويل مشروع استثماري متمثل في انشاء محطة الخدمات للقيام بما جاء في اتفاقيات العمل للمؤسسة x .

قيمة الاستثمار تقدر قيمته ب 120000000 دج يقوم البنك حسب التعليمات بتمويل المشاريع الاستثمارية بنسبة 60 %كأقصى حد.

فتصبح قيمة القرض 120000000 × 60 % = 72000000 دج

مدة القرض خمسة سنوات مع سنة إعفاء.

طريقة التسديد كل ستة اشهر.

الضمانات:

مقابل هذا القرض يقوم الزبون بتقديم بعض الضمانات التي تغطي درجة خطورة عدم تسديد هذه القرض، فيقوم البنك بإنجاز اتفاقية قرض استثماري ممضية من كلا الطرفين(البنك و الزبون) و تحتوي على طوابع مسجلة في مصلحة الطابع و التسجيل في مديرية الضرائب و كذالك يقوم البنك بإنجاز سند لأمر بقيمة القرض . يقوم البنك بـــــ

1-رهن عقاري يخص بعض أملاك المؤسسة العقارية

2-رهن حيازي يخص بعض منقولات المؤسسة .

3-بوليسة التأمين ضد مخاطر الكوارث الطبيعية و تكون خاصة بالعقار محل الرهن و لفائدة البنك الوطني الجزائري (DPA CAT NAT).

2- بوليسة التأمين ضد جميع المخاطر على محطة الخدمات لفائدة البنك الوطني الجزائري (DPAMR).

ثانيا / حالة المؤسسة في حالة قرض منح الإمتياز:

قامت المؤسسة × وهي عبارة عن مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة (SARL) بوضع ملفها لدي مصالح البنك والمتمثل في طلب قرض إستثماري متوسط المدى ، قيمة الاستثمار 5 815 500,000 DA ، أما القرض المطلوب بقيمة 3 600 000 000مدته خمسة سنوات لانشاء مصنع للحديد مقرها تماسين تقرت وهي مؤسسة حديثة النشأة تأسست 2016/01/30 تاريخ الطلب 2016/07/12 .

الدراسة المالية الحالية للمؤسسة :

الدراسة التحليلية : لا تحتوي المؤسسة SARL على ميزانيات سابقة لكونها حديثة ما يعني عدم احتساب مؤشرات التوازن.

الأصـــــول	المبالـــــغ	الخصـــــــوم	المبالـــــغ
الأصـــول الثابتـــــة	5 815 500 000	اموال خاصة	500 000 000
قيم استغلال	00	ديون طويلة	5 315 500 000
قيم محققة	00	ديون قصيرة	00
قيم جاهزة	00	الخزينة	00
المجموع	5 815 000 000	المجموع	5 815 000 000

FR = (الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل)

FR = 0

❖ **حساب احتياج رأس مال العامل .**

BFR = (الأصول المتداولة خارج الخزينة –الخصوم المتداولة خارج الخزينة).

BFR = 00

❖ **حساب الخزينة :**

FR–BFR = رأس مال العامل –احتياج رأس مال العامل .

FR–BFR = 00

ما يعني أن المؤسسة في حالة جيدة حيث راس مال العمل الدائم يساوي الصفر وهو وضع أمثل واحتياجات رأس مال العامل موجبة وهي جيدة

أم الخزينة فكلما كانت موجبة في جيدة

3–دراسة وتقييم المشروع .

عمليا يقوم البنك بحساب بعض المؤشرات أو المعاملات من شأنها أن تعطينا صورة واضحة عن جدوى المشروع وعن المدة الممكنة لاسترجاع القرض أو الاستثمار من خلال الميزانيات التقديرية الخمسة ، ويكون كما يلي :

4-حساب قدرة التمويل الذاتي :

حساب CAF:

CAF : النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك

حساب VAN:

$$VAN = caf_1 (1+i)^{-1} + caf_2 (1+i)^{-2} + \dots\dots\dots Caf_5 (1+i)^{-5} - I_0$$

5	4	3	2	1	السنوات
1054134000	915459000	926034000	816855600	7976772000	نتيجة الدورة
486300000	493800000	493800000	493800000	493800000	مخصصات الاهتلاك
1540434000	1409259000	1419834000	1310655600	1291477200	CAF

$$VAN = 1291477200 (1+0,0725)^{-1} + 1310655600 (1+0,0725)^{-2}$$
$$+ 1419834000 (1+0,0725)^{-3} + 1409259000 (1+0,0725)^{-4}$$
$$+ 1540434000 (1+0,0725)^{-5} - 5815500000$$
$$= 15983541939 - 5\ 815\ 500\ 000$$

VAN=10.168.041.739

VAN>0

المشروع في ربحية اقتصادية و يحقق ربح أو فائض و هو مقبول

*معدل فترة استرداد قيمة الاستثمار = $\frac{I_0 \text{ قيمة المشروع}}{\text{متوسط CAF}}$

*متوسط CAF= $\frac{C}{5}$

$$3934331960 = \frac{6971659800}{5}$$

*معدل فترة استرداد قيمة الاستثمار:

$$1.48 = \frac{5815500000}{3934331960}$$

*اي 1 سنة و 4 أشهر .

*معدل استرداد قيمة القرض= $\frac{\text{قيمة القرض}}{\text{متوسط CAF}}$

*قيمة القرض= قيمة المشروع × 60%

$0.60 \times 5815500000 = 3.600.000.000$

معدل إسترداد قيمة القرض = $\frac{3.600.000.000}{3934331960} = 0.91$

اتخاذ قرار منح القرض

بعد إجراء الدراسة التحليلية لملف قرض استثماري توصلنا إلى أن المشروع الاستثماري مجدي و ذو مرد ودية ،و هذا من خلال القيمة الحالية الصافية، و مدة إسترجاع الاستثمار، مدة استرجاع القرض.

نلاحظ أن مدة إسترجاع القرض، و مدة إسترجاع الاستثمار قصيرة جدا و لكن هذا في الإطار الحسابي فقط أما عمليا فيكون اتخاذ قرار منح القرض كالآتي:

منح البنك مؤسسةx قرض لتمويل مشروع استثماري متمثل في انشاء مصنع للحديد للقيام بما جاء في اتفاقيات العمل للمؤسسة x مع عدة شركات و مؤسسات اختارتها.

قيمة الاستثمار تقدر قيمته ب 000 500 815 5 دج يقوم البنك حسب التعليمات بتمويل المشاريع الاستثمارية بنسبة 60 %كأقصى حد.

فتصبح قيمة القرض 000 500 815 5 × 60 % = ,00 000 893 34 دج

مدة القرض خمسة سنوات مع سنة اعفاء.

طريقة التسديد كل ستة اشهر.

الضمانات:

مقابل هذا القرض يقوم الزبون بتقديم بعض الضمانات التي تغطي درجة خطورة عدم تسديد هذه القرض، فيقوم البنك بإنجاز اتفاقية قرض استثماري ممضية من كلا الطرفين(البنك و الزبون) و تحتوي على طوابع مسجلة في مصلحة الطابع و التسجيل في مديرية الضرائب و كذالك يقوم البنك بإنجاز سند لأمر بقيمة القرض . يقوم البنك بـــــ

1-انشاء رهن رسمي على الحق العيني الناتج عن الامتياز وكدا البنايات المقرر اقامتها .

2-رهن حيازي على مصنع موضوع التمويل.

3-بوليسة التأمين ضد مخاطر الكوارث الطبيعية و تكون خاصة بالعقار محل الرهن و لفائدة البنك الوطني الجزائري (DPA CAT NAT).

4-وليسة التأمين ضد جميع المخاطر على محطة التحجير لفائدة البنك الوطني الجزائري (DPAMR).

ملاحظة : تم انشاء اجراء جديد يخص عمليات منح الامتياز كضمان ما فوق الارضية ويسمى رهن رسمي على الحق العيني الناتج عن الامتياز لكون الأرضية ملك للدولة في اطار من الامتياز .

تحليل و تفسير:

من خلال دراسة ملفي القرضين القرض العادي وملف قرض منح الامتياز تبين أنه لا توجد فروقات في ما يخص :

- الاجراءات الادارية المتبعة لمنح قرض استثمار سواء قرض العادي أو القرض منح الامتياز في اطار الاستثمار.
- يتم التعامل مع اشكال القروض بنفس الوثائق المطلوبة
- لايميز البنك بين القرض في اطار الاستثمار ومنح الامتياز
- يتم الاعتمادعلى التحليل المالي بحساب مؤشرات التوازن المالي وقدرة التمويل الداتي لجميع القروض

أما فيما يخص الفروقات ، فالفرق الوحيد يتعلق بالضمانات المقدمة للحصول على القرض أي أن ضمان القرض العادي هو الرهن الحيازي والعقاري أما فيما يتعلق بمنح الامتياز في اطار استثمار بالاضافة الى الرهن الحيازي تم اللجوء الى رهن الحق العيني كإجراء جديد (ما فوق الأرضية)لكون هده الاخيرة ملك للدولة ، وفيما يلي جدول يظهر فروقات الدراسة .

جدول يبين أهم الفرقات بين القرضين

مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة (SARL) منح الامتياز (مصنع الحديد)	مؤسسة ذات الشخص الوحيد (EURL) القرض العادي (محطة خدمات)
- مبلغ الاستثمار 5815500000 - قيمة القرض 3600000000 - ميزانية افتتاحية	- 120000000 - 70000000 - ميزانيات 2014-2015-2016

- رأس مال العامل الدائم 00	- رأس مال العامل الدائم سالب حتى سنة 2016 أينأصبحت المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة
- احتياج رأس مال العامل =0	- سالبلسنوات 2014 و 2015 المؤسسة ليست في حاجة الى موارد خلال دورة الاستغلال ،أما سنة 2016 فكانت موجب
0= TR-	- TR >0 أي المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجاتها قصيرة الأجل
- VAN>0 المشروع في ربحية ويحقق فائض وهو مقبول	- VAN>0 المشروع في ربحية ويحقق فائض وهو مقبول
- اتحاد القرار من طرف البنك مقبول	- اتحاد القرار من طرف البنك مقبول
- الضمانات رهن حيازي زائد رهن عقاري	- الضمانات رهن حيازي زائد رهن رسمي على الحق العيني (البناء فوق الأرضية .

الخلاصة:

مما سلفت دراسته في الفصل التطبيقي الذي اعتمدنا فيه المديرية الجهوية لشبكة الاستغلال – 184– بورقلة كنموذج لعملية تمويل الاستثمارات التي تقوم بها البنوك، إذ حاولنا في هذا الجانب الإلمام بكل جوانب الموضوع بدراسة حالة تتمثل في مؤسستين الاولى تعمل في مجال الخدمي ، والثانية في مجال الصناعي حيث قامتا بطلب قرض استثماري من البنك (BNA) وهذا حسب المعلومات التالية:

- تقديم المؤسسة
- تقديم المشروع
- الملف المالي للمشروع
- المعلومات الخاصة بتقديم المشروع تشمل الدراسة التقنية الاقتصادية (Etude techno–Economique) أو الدراسة التقنو اقتصادية والتي يوليها البنك أهمية كبيرة من أجل اتخاذ قراره بشأن منح القرض من عدمه.
- إلى جانب ذلك، إن الدراسة المالية للمشروع تعتمد بالدرجة الأولى على التحليل المالي عن طريق حساب مؤشرات التوازن المالي وتقييم المشروع عن طريق حساب قدرة التمويل الداتي
- وفي الأخير، نستنتج أنه لا توجد فروقات حول عملية تمويل المشاريع الاستثمارية للشكلين المدروسين ما عدا فيما يتعلق بالضمانات المقدمة من طرف العميل .

الخاتمة

الخاتمة :

من خلال دراستنا نستنتج ان القروض الاستثمارية هي عبارة عن قروض طويلة الأجل يقوم بواسطتها شخص ما هو الدائن بمنح أموال إلي شخص أخر هو المدين ويعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذالك مقابل ثمن ، أو تعويض الفائدة ، حيث يطلب البنك من المدين معلومات ثمينة تساعده على منح القرض ويقوم البنك بدراسة هذه المعلومات باستخدام أدوات التحليل المالي المتبعة لمنح القرض الاستثماري ،على سبيل المثال حساب رأس مال العامل واحتياج رأس مال العامل والخزينة ، وصافي القيمة الحالية ومن هذه الدراسات يتبين للبنك إن كان يقبل منح القرض أو لا ويأخذ البنك ضمانات على منح القرض وهذا لتخفيض نسبة الخطر في حالة عدم السداد في التاريخ المتفق عليه و من خلال دراسة ملفي القرضين القرض العادي وملف قرض منح الامتياز تبين أنه لا توجد فروقات في ما يخص الاجراءات ا لادارية المتبعة لمنح قرض استثمار سواء قرضالعاي أو القرض منح الامتياز في اطار الاستثمار كما أن البنك لا يميز البنك بين القرض في اطار الاستثمار ومنح الامتياز و يتم الاعتماد على التحليل المالي بحساب مؤشرات التوازن المالي وقدرة التمويل الذاتي لجميع القروض

أما فيما يخص الفروقات ، فالفرق الوحيد يتعلق بالضمانات المقدمة للحصول على القرض أي أن ضمان القرض العادي هو الرهن الحيازي والعقاري أما فيما يتعلق بمنح الامتياز في اطار استثمار بالاضافة الى الرهن الحيازي تم اللجوء الى رهن الحق العيني كإجراء جديد (ما فوق الأرضية)لكون هده الاخيرة ملك للدولة .

النتائج المتوصل اليها:

ـــــــ يعتبر القرض الاستثماري علية تسليف الأموال لأجل استحقاق متوسط وطويل الأجل حسب الاتفاق مبنى على الثقة .

ـــــــ لا يمكن تقديم القروض الاستثمارية إلا بضمانات شخصية وحقيقية يأخذها البنك كمقابل .

ـــــــ لطلب قرض استثماري يجب التقييد بوثائق عدة والتي تعد العصب الرئيسي لمنحه القرض .

تم اشترط رهن على منح الامتياز في إطار الامتياز وهو إجراء جديد

ـــــــ اتخاذ منح القرض الاستثماري مبنى على الدراسة التحليلية والمالية للمشروع الاستثماري .

التوصيات : ومن خلال دراستنا لملفي قرض استثماري توصلنا إلي عدة توصيات .

ـــــ ضرورة التقييد بالدراسات التحليلية والمالية لدراسة أي ملف قرض استثماري أ ومنح امتياز

ـــــ ضرورة إدخال تكنولوجيا متطورة ، والعمل على إحداث نظام معلوماتي من أجل ضمان سهولة العمليات بالنسبة للدول المتخلفة .

ضرورة اعطاء أهمية بالغة لملفات منح الامتياز في اطار الاستثمار بما تحظى به من تحفيزات

ـــــ ضرورة الاهتمام بالمتربصين باعتبارهم فئة مستقبلية .

قائمة المراجع

الكتب:

1حسين بلعجوز، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،. 2013 -

2شاكر القز ويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر- .

3محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية. 2005 -

4محمد فتحي البديوي، إدارة البنوك، المكتبة الأكاديمية مصر،. 2012 -

5 المديرية العامة للأملاك الوطنية ، مجمع النصوص ، **2011** .

الرسائل الجامعية:

1بوزاهر نسرين، تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر، مذكرة ماجستير ،جامعة محمد خيضر،- بسكرة،. 2006 - 2005

2سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية،مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة- 2006 - 2005 .

3بركة أحلام ،فعالية البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماستر، ورقلة،. 2015 - 2014 -

4بسمة العربي بوعمران، آليات تمويل المشاريع الاستثمارية بالقروض البنكية، مذكرة ماستر ورقلة- 2010 -

5 سخري كمال،دور دور البن وك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماستر، ورقلة،- 2012 - 2013 .

6 فاطمة الحاج قويدر، التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماستر، ورقلة- 2012 - 2011 .

7 محمد بساسي، دور البنوك التجارية في تحفيز الاستثمار المحلي ، مذكرة ماستر، ورقلة،. 2015 - 2014 -

8 دحاوي عربية سعاد، دور القروض في تفعيل الاستثمارات ،مذكرة لليسانس، تلمسان،. 2014 - 2013 -

9 مقشيش سالم، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ليسانس،ورقلة،- 2012 - 2013 .

10يحيوش حسين ، تسير المخاطر ، المؤتمر العالمي الدولي السابع بجامعة الزيتونة إدارة المخاطر في ضل اقتصاد المعرفة، قسنطينة ، ، 2007ص. 01

11الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2007ص.55

12مجاجي منصور ،عمليات البنوك من الوجهة القانونية في الجزائر، ص .8

13سليمان ناصر ، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان ،إعادة الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، ، 2015ص.

14اوسرير منور ، بن الحاج جيلالي مغراوة فتيحة ، دراسة الجدوى البيئة للمشاريع الاستثمارية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقا ، الجزائر، العدد السابع ، ص 330.

15 بن مسعود نصر الدين ، دراسة و تقيم المشاريع الاستثمارية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ،جامعة آبي بكر بلقايد، تلمسان ،2009- 2010 ، ص 35.

16حوري زهية ، تقيم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار ، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007، ص7.

17بن حسان حكيم، دراسة الجدوى و معايير تقيم المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2005 – 2006، ص9.

18نعمات محمد مصطفى ، إدارة البنوك ، دار الابتكار ، القدس ، 2016 ، ص47..

19بوعمران بسمة العربي ، القروض البنكية كأداة لتمويل المشاريع الاستثمارية ، مذكرة ماستر ،غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2011 -2012 ، ص7

20السنهورى محمد مصطفى، إدارة البنوك التجارية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2013 ، ص 34.

21 قريشي محمد جموعي ، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية ، أطروحة دكتوراه دولة ، جامعة الجزائر ، 2006- 2007 ، ص 31.

22فرج شعبان، دروس في مقياس العمليات المصرفية و إدارة المخاطر ، البويرة ، 20142013 - ، ص19

الملاحق